تقرير حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي

وأشكال الانتهاك بحقهم خلال العام 2021

صادر عن

هيئة شؤون الأسرى والمحررين

ومركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة

إعـــــداد

نائب رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين ورئيس مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة

الدكتور عبد القادر سيف الدين الخطيب

مدير عام بهيئة شؤون الأسرى والمحررين - ومدير دائرة القانون الدولى

الدكتور رأفت خليل حمدونة

المنسقة الإدارية لمركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة

الأستاذة زين أبو حلبية

فلسطين - 2021 م

مقدمـــــــة:

أعدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ومركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة تقريراً جامعاً شاملاً عن أحداث العام 2021، وما تخلله من حوكمة المركز في العام 2021، واتباعه ماليا اداريا الى هيئة شؤون الاسرى والمحررين، تأكيدا واستكمالا للتصور المشترك بين هيئة شؤون الأسرى والمحررين وجامعة القدس/ أبو ديس فيما يتعلق بخدمة قضايا الأسرى وأرشفة تاريخ وتجربة الحركة الاسيرة.

وسيتناول التقرير التعريف بالمركز ونشاطه ورسالته وشكل العلاقة بينه وبين هيئة الأسرى، وسيتناول تفاصيل مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، التي لم تختلف في المعاناة والعذابات بحق الأسرى والأسيرات عن الأعوام الأخيرة.

وبيَن التقرير إنجازات الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة ومنها " هروب نفق الحرية ، واضراب الأسرى الجماعي، وانتصار عدد كبير من الأسرى الاداريين ، ومواصلة التعليم فى الثانوية العامة والجامعات وتحقيق الشهادات العليا رغماً عن أنف إدارة السجون بالتعاون ما بين الأسرى وهيئة الأسرى ووزارة التعليم الفلسطيني، ونجاح عدد من تهريب النطف المهربة، " والحفاظ على الكثير من تراث وواقع التجربة الاعتقالية التي تعمدت بالشهداء والتضحيات والاضرابات المفتوحة عن الطعام والخطوات التكتيكية والاستراتيجية، وبالوسائل السلمية والعنيفة، وبالحوارات ورفض استلام وجبات الطعام وإرجاعها للسجان، وغير ذلك من وسائل نضالية.

وأكد التقرير على أهمية تحديد المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على المستوى الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية، وتشكيل لجنة من محامين وخبراء قانونيين فلسطينيين وعرب ودوليين لبحث آليات استخدام الالتزامات القانونية الخاصة باحترام الاتفاقيات الدولية، وتدويل قضية الأسرى والمعتقلين والتعريف بها في العالم لتشكيل رأي عام ضاغط ومساند لهم.

وقدمت الهيئة والمركز مجموعة من التوصيات لتدويل ملف الأسرى والتأكيد على مكانتهم القانونية وحقوقهم الأساسية والإنسانية، وطالب كلاهما صناع القرار والمؤسسات الدولية للتدخل من أجل إنقاذ حياة الأسرى الفلسطينيين في السجون، بتطبيق الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تؤكد على عدم تعريض الأسرى والأسيرات للأذى، والقتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة.

تعريف بالمركز:

تأسس مركز ومتحف أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في العام 1997م، بمبادرة من د. فهد أبو الحاج، ودعم وتشجيع جامعة القدس/ أبو ديس، وكان مقره في مدينة رام الله، إلى أن دشن المبنى الجديد والحالي للمركز في يوم 2007/4/16م، على أرض جامعة القدس.

ويعتبر هذا المتحف أداة تعبيرية بالغة الدلالة عن معاناة الأسرى والأسيرات الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي، ويهدف المتحف إلى توثيق تاريخ ونضال الحركة الأسيرة الفلسطينية وحفظها من الضياع والنسيان والتعريف بها محليًا وعالميًا كرمز للتحرر وحب الحياة. ويتم ذلك من خلال عديد الأنشطة والفعاليات.

قرار وزاري بحوكمة مركز ابو جهاد

صادق مجلس الوزراء الفلسطيني القرار رقم (18/118/05 لعام 2021)، والخاص بحوكمة مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الاسيرة واتباعه ماليا اداريا الى هيئة شؤون الاسرى والمحررين، وذلك تأكيدا و استكمالا للتصور المشترك بين هيئة شؤون الأسرى و المحررين و جامعة القدس فيما يتعلق بخدمة قضايا أسرانا على كافة الأصعدة، وأرشفة تاريخ وتجربة الحركة الاسيرة.

تعمل الهيئة وجامعة القدس بالتعاون التام لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء بخصوص المركز، واعتبارها الصفة القانونية وما تضمنته باعتماد المركز مركزا حكوميا يتبع الهيئة ماليا واداريا،

وتكون قرارات مجلس الوزراء بمثابة المرجعية وأساس لهذا التصور، ويعمل الطرفان لتمكين الهيئة من إدارة محتويات المركز كافة وإزالة كافة العقبات لتحقيق هذه الغاية".

رؤية المركز:

يسعى مركز أبو جهاد ليصبح مركزًا رائدًا في مضمار خدمة الحركة الوطنية الأسيرة من خلال الحفاظ على موروثها الفكري والثقافي والأدبي والفني، وصيانته وتحديثه ومنعه من الضمور والاضمحلال ليبقى الأسرى الفلسطينيون الجزء الأكثر إضاءة في ذاكرة الشعب الفلسطيني.

رسالة المركز:

جمع التراث الوطني الخاص بالأسرى الفلسطينيين بدءاً من فترة الانتداب البريطاني 1917-1948م إلى الاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية في العام 1967 حتى الآن، والعمل على إدارة هذا التراث الوطني بعد جمعه وتقديمه للعالم كجزء أصيل من تراث شعبنا الفلسطيني، وأن يكون مركز أبو جهاد المرجع الأول للباحثين في مناحي تجربة الحركة الأسيرة .

نشاطات المركز:

أ- جمع المعلومات باستمرار عن الأسرى بما فيها شهاداتهم ونتاجاتهم الفكرية والفنية ومناحي حياتهم ونضالهم في المعتقل كافة، من لحظة الاعتقال وحتى التحرر وما بعد. وتحتوي مكتبة المتحف الإلكترونية على ما يزيد على مئة وعشرين ألف وثيقة ومخطوطة، كما ويحتوي جزء من المتحف على مئات النماذج واللوحات الفنية التي تم انتاجها في المعتقل.

ب-يقوم المتحف وفي إطار سعيه إلى التعريف بالحركة الأسيرة بتدريس مساق أكاديمي من منظور حقوقي وسياسي واجتماعي، ويقدم الخدمات البحثية للطلبة والمهتمين الفلسطينيين والأجانب. وأقام المتحف عشرات المعارض عن الأسرى محليًا وعالميًا وشارك في عديد ورشات العمل والفعاليات والأنشطة المتعلقة بالأسرى.

ت-كما يعمل المتحف على توثيق علاقاته بمؤسسات المجتمع المدني والمهتمين بقضية الأسرى والتحرر محليًا وعالميًا من خلال صفحته الإلكترونية التي يجري العمل على تطويرها وإثرائها باستمرار.

الهدف العام للمركز:

جمع كل ما يخص الأسرى الفلسطينيين سواء كان من نتاجهم الفني أو الأدبي والثقافي الذي يتكون من متعلقات شخصية ورسائل فردية وخاصة، ورسائل جماعية وعامة، ومنها التنظيمية والكراسات والمخطوطات والصور واللوحات وكل ما له علاقة بالنتاج الثقافي والفكري للأسرى.

ويجري العمل باستمرار على تطوير قسم المكتبة والأرشيف في المركز من خلال توسيع نطاق اشتراكات المركز بالدوريات والمجلات، وتطوير قسم الوثائق العامة والشخصية وقسم الوثائق الرسمية الدولية الصادرة عن منظمات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالأسرى الفلسطينيين والمراجع والدراسات والتقارير القانونية ذات الصلة أيضاً، وتطوير قسم الرسائل والأبحاث الجامعية التي كتبت عن الأسرى، وإيجاد أكبر قاعدة بيانات تُعنى في كل المواضيع التي تتعلق بأي جانب من جوانب الحركة الأسيرة الفلسطينية.

تقرير هيئة الأسرى ومركز أبو جهاد حول أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية للعام 2021:

لم تختلف أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في العام 2021 عن الأعوام الأخيرة بل زادت معاناتهم بسبب زيادة الاعتقالات اليومية، وارتفاع عدد المعتقلين الاداريين والاضرابات المفتوحة عن الطعام فى مواجهته، واستشهاد الأسرى بسبب الاهمال والاستهتار الطبي، والاقتحامات والتفتيشات واستغلال جائحة كورونا فى منع الزيارات وادخال الاحتياجات وغير ذلك من انتهاكات متواصلة.

وشهد العام 2021 تطورا في مستوى وأشكال الانتهاكات الصهيونية من خلال تكثيف الاعتقالات اليومية والمداهمات الليلية ونصب الحواجز والتوغلات واقتحامات الجيش في الضفة الغربية، واعتقال المرضى والتجار والعمال عبر حاجز بيت حانون (ايرز) في قطاع غزة، واعتقال الصيادين أثناء عملهم في بحر القطاع، ولم يختلف العام 2021 عن السنوات العشر الأخيرة في أشكال الانتهاك من اعتقال وتعذيب نفسي وجسدي وتضييق على الأسرى في السجون من خلال مصادرة مكانتهم القانونية كأسرى حرب والتعامل معهم "كمخالفين ومرتكبي أعمال غير قانونية وارهابية ووصفهم بالقتلة والمخربين"، وحرمانهم خلال الاعتقال من حقوقهم الأساسية والانسانية التي نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وبالإجماع فإن ظروف الاعتقال في السجون الاسرائيلية لا تصلح للحياة الآدمية، وبعيدة كل البعد عن شروط الحياة الإنسانية، والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وضعت قوانين وقواعد لمعاملة الأسرى وقت النزاعات والحروب، ولم تكن تلك المعاملة عفوية أو نتيجة لظروف سياسية معينة؛ بل كانت ممنهجة من قبل الحكومات الإسرائيلية وإدارة مصلحة السجون.

وحتّى إعداد هذا التقرير فقد بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال وفق تقرير مؤسسات الأسرى وهيئة شؤون الأسرى والمحررين (4550) أسيراً، من بينهم (32) أسيرة، و(170) قاصراً، ونحو (500) معتقل إداري، وهنا سنحاول بإيجاز استعراض معاناة الأسرى وأوضاعهم القانونية والمعيشية وأشكال الانتهاكات التي مورست بحقهم خلال العام 2021.

- **عوائق على المستوى القانوني:**

لم تتعامل دولة الاحتلال الإسـرائيلي مع الأسـرى على خلفية سـياسـية تنطبق عليهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية كأســـرى حرب، أو مدنيين تم احتجازهم من مناطق محتلة، بل عاملتهم وفق قوانين وأنظمة إسرائيلية فقط ، ولم يتوقف وضـع الأسرى من الناحية القانونية عند هذا الحد، بل بدأت المنظومة الإسرائيلية بكاملها " حكومات متعاقبة ووزراء وأعضاء كنيست ومحاكم وصحفيين ودبلوماسيين بالتحريض عليهم داخلياً وخارجياً، واتبعوا معهم سياسة عدائية متطرفة .

الأمر الذى يستوجب بذل كافة الجهود لتثبيت المكانة القانونية للأسرى والأسيرات كطلاب حرية اسـتناداً إلى حق الدفاع الشـرعي عن النفس، وحق تقرير المصـير وفق توصـية الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نادت باحترام وتأمين ممارســـة هذا الحق، والتأكيد على الإجماع القانوني والقيمي والأخلاقي والإنســـاني المتفق عليه، وفقاً للمادة الثالثة المشـــتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة والتي تطالب بمعاملة إنســـانية لجميع الأشـــخاص (الأســـرى والمعتقلين) ســـواء، وعدم تعريضهم للأذى، أو القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة .

- **التعذيب النفسي والجسدي:**

تمارس دولة الاحتلال وأجهزة الأمن الاسرائيلي التعذيب النفسي والجسدي لحظة الاعتقال وفي أقبية التحقيق، وتكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي شرعت التعذيب ووصفته في أقبية التحقيق

بالضغط الجسدي والنفسي " المعتدل " هروباً من المسائلة الدولية، فكل من دخل السجون الاسرائيلية مورس بحقه التعذيب الجسدي والنفسي المحرم دولياً وفق اتفاقية مناهضة التعذيب للعام 1984 القاضية بمنع التعذيب وضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بأغلبية 147 دولة عضو قامت بالتصديق عليها.

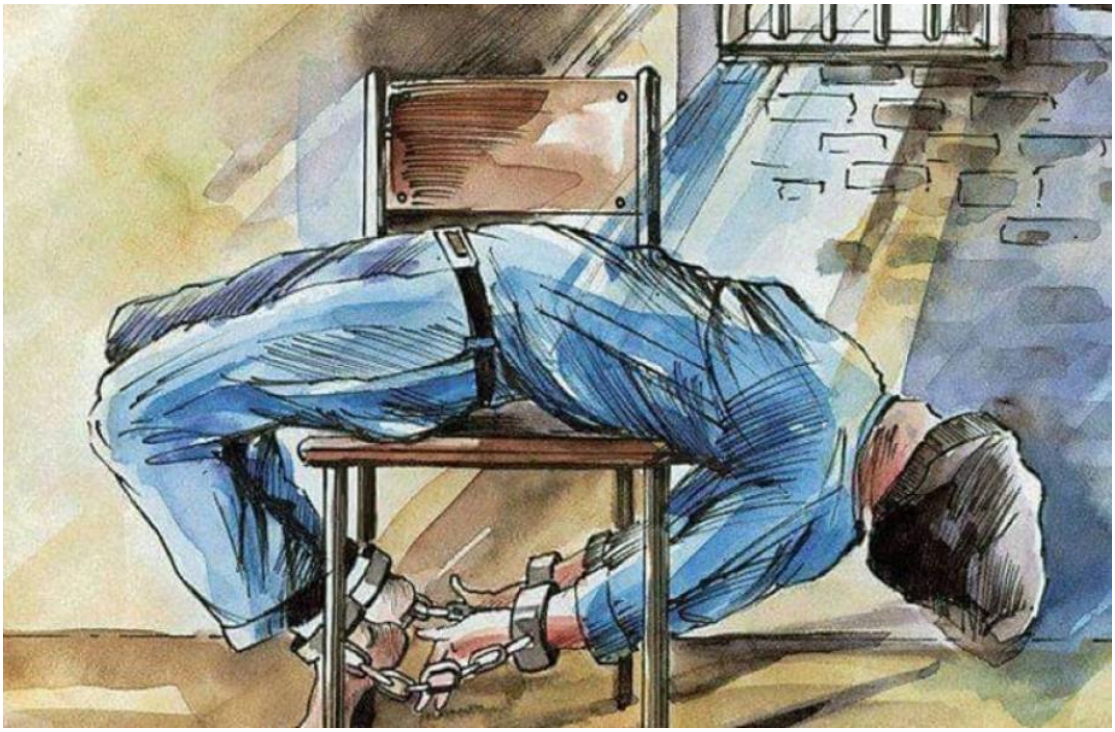

ومن وسائل التعذيب التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين إرهاب المعتقل أمام عائلته لحظة الاعتقال، والصراخ ، والضغط النفسي من خلال تسليط الضوء الساطع "المبهر للعينين بشكل مضر" على الأسير وإرغامه على الاستماع لموسيقى صاخبة ، والصراخ والاستفزاز في محاولة لتدميره نفسياً وعصبياً وجعله غير قادر على التفكير ، وتحويله إلى جسد هزيل يسهل التحكم فيه ونزع الاعترافات منه، خصوصا مع توافر عوامل مساعدة، مثل الأضواء الشديدة ومدى قوة الصوت المزعج وتكراره ، وفرض ألوان قاتمة على الاحتياجات الخاصة كالملابس والأبواب والشبابيك والجدران وغيرها ، الأمر الذى ينعكس سلباً على مزاج الأسرى وأعصابهم وله آثار سلبية على نفسيتهم كالمعاناة من الاكتئاب والعزلة والقلق والاضطراب النفسي، وتغطية الرأس بغطاء ملوث، وعدم النوم، وعدم العلاج، واستغلال الجروح في التحقيق بالضغط عليها أو الضرب مكان الإصابة أو الجرح، ووضع المعتقل في ثلاجة،

والوقوف على القدمين لفترات طويلة، وأسلوب العصافير (العملاء) وما ينتج عنه من تداعيات نفسية ، واستخدام المربط البلاستيكي والمعدني لليدين والقدمين ، ورش الماء البارد والساخن على

الرأس ، والموسيقى الصاخبة ، ومنع الخروج للمرحاض بشكل طبيعي ، واستخدام الضرب المبرح ، والشبح لساعات طويلة بل لأيام، إلى جانب استخدامها أساليب الهز العنيف للرأس الذي يؤدي إلى إصابة الأسير بالشلل أو إصابته بعاهة مستديمة ، والأخطر من كل ذلك ، استخدام القوة المبالغ فيها .

- **عوائق معيشية واعتقاليه:**

سعت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في العام 2021 إلى إعادة أوضاع الأسرى للمربعات الأولى من تجربة الاعتقال في بداية الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، محاولة بذلك تجاوز كل تاريخهم النضالي الاعتقالي، فقامت بحملات التنقل الواسعة

سعت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في العام 2021 إلى إعادة أوضاع الأسرى للمربعات الأولى من تجربة الاعتقال في بداية الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، محاولة بذلك تجاوز كل تاريخهم النضالي الاعتقالي، فقامت بحملات التنقل الواسعة إثر هروب ستة أسرى فلسطينيين فى السادس من سبتمبر 2021، قد نجحوا في الفرار من الأسر داخل سجن جلبوع الإسرائيلي حيث يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة .

وعلى اثر عملية الهروب قامت بنقل نحو 400 أسير فلسطيني ، واستمرت الانتهاكات المتواصلة بحق الأسرى كنقل الأسرى بهدف إعاقة استقرارهم، وإرباك الأهالي في موضوع الزيارات ومن ثم منعها بحجة كورونا وحماية الأسرى ، ومنهم من تم عزله من الأسرى عن سائر زملائهم في الأقسام وعن العالم الخارجي، وعانوا من سوء أوضاع سيارات النقل "البوسطة" وسوء ظروف أماكن الانتظار، ومن انتشار أجهزة التفتيش والتشويش ووجود الكاميرات في كل زوايا الأقسام، والاكتظاظ في الغرف، وانعدام التهوية، وعدم جمع شمل الأخوة والأقارب، ومن العقوبات الجماعية والفردية، وسوء الطعام كماً ونوعاً، والتفتيشات العارية، والغرامات، والبرودة والرطوبة في الشتاء ومن حرارة الصيف، والحرمان من زيارة المحامين وإدخال الرسائل والمس بالشعائر الدينية وعدم توفير أماكن للعبادة، وعدم التعاطي مع مطالب الأسرى في شعائر رمضان والأعياد والمناسبات الدينية، ومنعت التعليم الجامعي وتقديم الثانوية العامة، وإدخال الكتب منافية في ذلك المادة 94 من اتفاقية جنيف الرابعة التي أكدت على تشجيع الأنشطة الذهنية والتعليمية والترفيهية والرياضية للمعتقلين.

- **استشهاد الأسرى نتيجة الاستهتار الطبى :**

ارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة حتى تاريخ اعداد التقرير في أكتوبر 2021م إلى (227) أسيرًا ومعتقلاً منذ العام 1967م، منهم (73) أسيراً استشهدوا نتيجة التعذيب، و(72) بسبب الاهمال الطبي و(75) نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال، و(7) أخرين بعد اصابتهم برصاصات قاتلة وهم داخل السجن كل تلك الانتهاكات مخالفة للقانون الدولي الإنساني التي تستوجب

المسؤولية الجنائية للذين اقترفوها سواء بالفعل أو بالتقاعس عن الفعل اللازم وفق الاتفاقيات الدولية

أما عن شهداء العام 2021 فقد 2021/11/18 استشهد الأسير سامي العمور (39 عاما) من مدينة دير البلح في قطاع غزة فى يوم الخميس نتيجة لسياسة الإهمال الطبي المتعمد (القتل البطيء) في مستشفى "سوروكا" الإسرائيلي، وهو معتقل منذ عام 2008، ومحكوم بالسّجن 19 عامًا، وطوال هذه السنوات حرمه الاحتلال من زيارة عائلته، وعانى الأسير الشهيد العمور من مشكلة خُلقية في القلب تفاقمت جرّاء سياسة الإهمال الطبي والمماطلة في متابعة وضعه الصحيّ، وظروف الاعتقال القاسية التي تعرض لها على مدار سنوات اعتقاله.

ونُقل العمور قبل استشهاده من سجن "نفحة" إلى سجن "عسقلان"، وجرى نقله لاحقًا إلى مستشفى "سوروكا" وخضع لعملية جراحية وفشلت، وخضع لعملية أخرى،ومن ثم أُعلن عن استشهاده.

الأمر الذى يشير لسياسة الاستهتار الطبي بحق الأسرى وخاصة مع ذوي الأمراض المزمنة، ولمن يحتاجون لعمليات جراحية، الأمر المخالف للمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1979 و1990م على التوالي والتي أكدت على حماية صحة السجناء والرعاية الطبية للأشخاص المحتجزين، والتي اعتبرت أن أي مخالفة في هذا الجانب يرقى إلى درجة المعاملة غير الإنسانية ، التي ستضاعف قائمة شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في حال تجاهل زيارة الأسرى من قبل المؤسسات الحقوقية والدولية ، والاطلاع

على مجريات حياتهم وحصر مرضاهم والسماح للطواقم الطبية لإجراء عمليات جراحية عاجلة لمن هم بحاجة لذلك، خاصة أن عدد الأسرى المرضى وصل في السجون إلى قرابة (600) أسير ممن يعانون من أمراض مختلفة منهم من يعاني من أمراض مزمنة كالقلب والسرطان والفشل الكلوي والربو والسكر والضغط وأمراض أخرى، منهمما يقارب من 16 عشر أسيراً متواجداً في " مستشفى سجن مراج بالرملة " بحالة صحية متردية وهنالك خطر حقيقي على حياتهم نتيجة عدم توفير الرعاية والعناية الصحية والادوية اللازمة والفحوصات الطبية الدورية لهم .

- **مقابر الأرقام :**

لا زالت قضية مقابر الأرقام (المقابر السرية) حاضرة في العام 2021 ، على اعتبار أن الجثامين الفلسطينية والعربية معتقلة لدى الاحتلال ، ومنها لأسرى استشهدوا داخل السجون ، ومقابر الأرقام سميت بذلك لأنها تتخذ الأرقام بديلاً عن أسماء الشهداء، هذه المقابر أيضا في وضع مزري لا إنساني عرضة للانجرافات الترابية، وكانت تقارير قد تحدثت عن اختفاء جثامين بفعل دخول الحيوانات إليها، وعبثها بهذه الجثث(1).

(1) مقابلة مع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين السيد عيسى قراقع بتاريخ 8 سبتمبر 2009.

وأقامت دولة الاحتلال هذه المقابر بهدف احتجاز جثامين الشهداء الذين قاوموا الاحتلال أثناء الحروب أو بشكل فردى ، أو من الأسرى الذين استشهدوا أثناء الاعتقال وترفض الجهات الاسرائيلية تسليم جثامينهم ، متجاوزة القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف ومعايير حقوق الإنسان الذى يلزم أي دولة بتسليم الجثامين إلى ذويهم واحترام كرامة المتوفين ومراعاة طقوسهم الدينية خلال عمليات الدفن، وترفض سلطات الاحتلال الاسرائيلي الإدلاء بالبيانات والإحصائيات حول أعداد الشهداء وأماكن احتجازهم وتفرض السرية الكاملة حول هذا .

وبذلك تكون دولة الاحتلال هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتقل الموتى لأكثر من أربعين عاماً متواصلة ، ولازال جثمان الشهيدة الفلسطينية دلال المغربي والعشرات من الشهداء يواريهم الاحتلال بلا أدنى حرمة أو مراعاة لكرامة انسانية تحفظها كل الشرائع السماوية فيما يسمى بمقابر الأرقام منذ العام 1978.

وتمتلك السلطة الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية معلومات تؤكد أن هنالك أربع مقابر للأرقام يدفن فيها شهداء فلسطينيين وعرب وهى :

1. مقبرة الأرقام المجاورة لجسر "بنات يعقوب" وتقع في منطقة عسكرية، عند ملتقى الحدود الإسرائيلية – السورية – اللبنانية، غالبيتهم ممن سقطوا في حرب 1982، وما بعد ذلك.

2. مقبرة الأرقام الواقعة في المنطقة العسكرية المغلقة بين مدينة أريحا وجسر دامية في غور الأردن، وهي محاطة بجدار، فيه بوابة حديدية، معلق فوقها لافتة كبيرة كتب عليها بالعبرية: "مقبرة لضحايا العدو" .

3. مقبرة "ريفيديم" وتقع في غور الأردن.

4. مقبرة "شحيطة" وتقع في قرية وادي الحمام، شمال مدينة طبريا الواقعة بين جبل أربيل وبحيرة طبريا، غالبية الجثامين فيها لشهداء معارك منطقة الأغوار بين عامي 1965 – 1975.

وتسعي دولة الاحتلال من خلال الاحتفاظ بجثامين الشهداء في مقابرها إلى تحقيق مكاسب سياسية وممارسة ضغوط على الفلسطينيين وأهالي الشهداء والاحتفاظ بهم كرهائن ، الأمر الذى يثير المشاعر الانسانية كون أن هذه المقابر عبارة عن مدافن رملية قليلة العمق، ما يعرضها للانجراف، فتظهر الجثامين منها، لتصبح عرضة لأذى الوحوش الضارية.

- **الاعتقال الاداري.**

شهد العام 2021 انتهاكاً جسيما بحق الأسرى على صعيد الاعتقالات التعسفية كما الأعوام السابقة وتجديد لعشرات الأسرى والمعتقلين بما يسمى (الاعتقال الإداري) بدون تهمة أو محاكمة، وبملف سري ومعلومات استخبارية ، وتلجأ قوات الاحتلال الإسرائيلي لسياسة "الاعتقال الإداري" من أجل اعتقال المدنيين الفلسطينيين دون تهمة محددة أو محاكمة، وحتى اعداد التقرير نهاية عام 2021 يقبع حوالي (500) معتقل/ة إداري/ة في سجون الاحتلال .

وتُمارس قوات الاحتلال الإسرائيلي الاعتقال الإداري من خلال إصدار الحاكم العسكري أوامر اعتقال تتراوح مدتها من شهر واحد إلى ستة أشهر، قابلة للتجديد دون تحديد عدد مرات التجديد، وتصدر أوامر الاعتقال بناء على معلومات سرّية، ولا يحق للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، وعادة تُستخدم في حال عدم وجود دليل كافٍ بموجب الأوامر العسكرية، لاعتقال المواطنين الفلسطينيين وتقديمهم للمحاكمة، وهذا يُعد مسًا جوهريًا في حق المعتقل في معرفة التُهم الموجهة له، والتي تُعد أحد ركائز المحاكمات العادلة ، ويعد الاعتقال الإداري بالصورة التي تمارسها دول الاحتلال غير قانوني واعتقال تعسفي، فبحسب ما جاء في القانون الدولي "فإن الحبس الإداري لا يتم إلا إذا كان هناك خطر حقيقي يهدد الأمن القومي للدولة"، وهو بذلك لا يمكن أن يكون غير محدود، كما لا يمكن أن يصل إلى فترة زمنية طويلة.

ولقد دفعت الإجراءات القمعية هذه إلى ذهاب الأسرى إلى مواجهة السّجان بالإضراب عن الطعام، ولقد خاض ما يزيد من 60 أسيراً من الأسرى الاداريين اضرابات مفتوحة عن الطعام فى العام 2021 غالبيتها تكللت بالنصر كان أهمها :

- الأسير الغضنفر أبو عطوان (28 عامًا) من بلدة دورا جنوب الخليل بالضفة الغربية المحتلة، والذى دخل اليوم الـ65على التوالي من إضرابه المفتوح عن الطعام، واليوم الخامس من إضرابه عن تناول الماء، رفضًا لاعتقاله الاداري، واعتقل أبو عطوان في أكتوبر/تشرين الأول العام المنصرم، وحُوّل إلى الاعتقال الإداريّ، وأصدر الاحتلال بحقّه أمريّ اعتقال

إداريّ، مدة كل واحد منهما 6 أشهر، ويعد هذا الإضراب هو الثاني الذي يخوضه رفضًا لاعتقاله الإداريّ، إذ خاض سابقًا إضرابًا مماثلًا عام 2019.

- الأسير كايد الفسفوس (32 عاماً) من مدينة دورا في محافظة الخليل ، الذى خاض إضراباً عن الطّعام احتجاجاً على اعتقاله الإداري، استمرّ لـ (131) يوماً، وأنهاه في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم بعد اتّفاق بإنهاء اعتقاله الإداري. يُشار إلى أن الفسفوس هو أسير سابق، تعرّض للاعتقال عدّة مرّات، وكانت آخر اعتقالاته في شهر تموز 2020 وخاض إضراباً عن الطعام عام 2019 .

- وانتصار الأسير عياد جمال عياد الهريمى 28 عام من محافظة بيت لحم بعد معركة الإضراب عن الطعام لمدة 61 يوماً متواصلة، والتي انتهت باتفاق مع سلطات الاحتلال "الصهيوني" يقضي بتحديد سقف اعتقاله الإداري حتى تاريخ 2022/03/04.
- وانتصار الأسير لؤي الاشقر من بلدة صيدا بمحافظة طولكرم على السجان الذي أضرب عن الطعام (49 يوماً) على التوالي، ومعتقل منذ الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وأصدرت سلطات الاحتلال أمر اعتقال إداريّ بحقّه لمدّة ستّة شهور جرى تثبيتها لاحقًا، وكان قد أمضى نحو ثماني سنوات بين اعتقالات إدارية ومحكوميات، كما وتعرّض لتحقيق عسكريّ قاسٍ خلال إحدى اعتقالاته عام 2005، ما أدّى إلى إصابته بشلل في ساقه اليسرى (وأسرى آخرين انتصروا على السجان فى اضراباتهم المفتوحة عن الطعام فى مواجهة الاعتقال الإداري) .

- ويواصل الأسير هشام أبو هواش (40 عاماً) من بلدة دورا قضاء الخليل، معركة الأمعاء الخاوية منذ ما يقارب من الأربعة شهور ونصف بحالة صحية صعبة والخطر الشديد

احتجاجاً على اعتقاله الإداري ، ولغاية اللحظة ما من حلول جدية بشأن قضيته، والأسير أبو هواش معتقل منذ تاريخ 2020/10/27 ، وفور اعتقاله صدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة 6 أشهر وتم تجديده عدة مرات، وهو متزوج وأب لخمسة أطفال، وهو أسير سابق اعتقل عدة مرات، وأسرى آخرين وغيرهم كالأسير "شادي أبو عكر" (37 عاما) والذى أضرب عن الطعام لمدة 69 يوما؛ احتجاجا على اعتقاله إداريا منذ أكتوبر 2020.

وتمارس إدارة معتقلات الاحتلال جملة من الإجراءات التنكيلية والانتقامية بحق الأسرى المضربين المناهضين للاعتقال الاداري، في محاولة لكسر خطوة الإضراب أبرزها: حرمانهم من زيارة العائلة، وعرقلة تواصل المحامين معهم، ونقلهم المتكرر من معتقل إلى آخر، وعزلهم في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، وقيام السّجانين بمضايقات على مدار الساعة، عدا عن جملة من الإجراءات التي تتخذها بعد نقلهم إلى المستشفيات المدنية، منها استمرار تقييدهم بالسرير بوضعية تسبب لهم المزيد من الأوجاع، وتعمدت أجهزة الاحتلال المماطلة بالاستجابة لمطالب الأسرى المضربين، لإيصالهم لأوضاع صحية خطيرة، يصعب على الأسير مواجهتها لاحقًا وتؤثر على مصيره[2].

(2) موقع الجديد : https://eljadidelyawmi.com/2019

- هروب سجن جلبــوع:

لعل من أبرز الأحداث للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة عملية انتزاع الحرية من نفق جلبوع فى السادس من سبتمبر العام 2021، حيث أن ستة من الأسرى الفلسطينيين من سكان مدينة س

جنين أربعة منهم محكومين مدى الحياة وهم محمود عارضة «46 عاماً» معتقل منذ العام 1996، ومحمد عارضة (39 عاماً) والمعتقل منذ العام 2002، ويعقوب قادري (49 عاماً) ومعتقل منذ العام 2003، ويضاف إليهم الأسير زكريا الزبيدي ومناضل انفيعات وكلاهما معتقلان منذ العام 2019، ولا يزالوا موقوفين ، وجميعهم بعد اعتقالهم يعانون من سياسة العزل الانفرادي فى ظروف قاسية وصعبة .

حيث أن الأسرى تنكنوا من حفر نفق ضيق أسفل مغسلة في دورة مياه إحدى الزنزانات، وتمكنوا من الهروب عبره، وبعد كشف العملية وصفها رئيس وزراء الاحتلال نفتالي بينيت بأنها «حادث خطير "على العلم أن «سجن جلبوع».. يُطلق عليه وصف «الخزنة الحديدية» من شدة تحصينه وإجراءات الأمن المتبعة داخله، بل يعتبر السجن الأشد حراسة في السجون الصهيونية، حيث شُيد بإشراف خبراء أيرلنديين. وهو جديد نسبياً، ويقع في غور بيسان بجوار سجن شطة القديم ويعتبر جزءاً منه، وافتتح في 2004 ويتكون من خمس أقسام وفي كل قسم هناك 15 غرفة وتتسع كل غرفة إلى 8 أسرى، وفق ما ذكرت وكالة صفا الفلسطينية.

ويُعد السجن بمثابة قلعة حصينة أُقيمت من الأسمنت المسلح والفولاذ، ويحاط بجدار ارتفاعه تسعة أمتار ويوجد في أعلاه صاج مطلي كبديل عن الأسلاك الشائكة التي توجد عادة في جميع السجون،

وقد نصب على جميع نوافذ السجن حديد تم تطويره في يطلق عليه «حديد نفحا» وهو عبارة عن قضبان مصنعة من الحديد والأسمنت.

- اضراب جماعي مفتوح عن الطعام:

وفى أعقاب العقوبات والعزل والنقل الجماعى فى أعقاب عملية الهروب خاض أسرى الجهاد الإسلامي بدعم ومساندة الحركة الوطنية الأسيرة فى 12 /2021/10 بإضراب مفتوح عن

الطعام، وفي 2021/10/21 تم تعليق الاضراب بعد حوار مع إدارة السجون التى وافقت على التالى : " اعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه ما قبل السادس من سبتمبر ، واعادة الاعتراف بالهيئة القيادية العليا لحركة الجهاد ، وتخفيض الغرامات، والغاء العقوبات، واستئناف الزيارات للجميع ديسمبر القادم ، وعودة الأسرى لأماكنهم ، وتحسين ظروف الأسيرات وقضايا أخرى.

- سياسة العزل الانفرادي:

استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأجهزة الأمن وإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في العام 2021 سياسة العزل الانفرادي على أتفه القضايا ولفترات طويلة لأشهر وسنوات بهدف تدمير نفسية الأسير ومعاقبته ، من خلال وضع الأسير في زنزانة معتمة ، ويحرم الأسير خلال فترة العزل من أبسط الحقوق الإنسانية والأساسية كزيارة ذويه ومحاميه، أو إرسال واستقبال الرسائل ، والحرمان من المشتريات إلا بسلع محدودة جداً، ومنعه من أدوات التعليم والثقافة والأجهزة الكهربائية كالتلفاز ، ومنحه وقت محدود جداً للخروج إلى الفورة في مكان ضيق ومقيد الأيدي خلال التنقل وغير ذلك من عقوبات.

وأشار التقرير إلى أبرز الأسرى الذين عزلوا في العام 2021 في هذا وعلى رأسهم أسرى هروب جلبوع الستة ، وهم الأسير محمود عبد الله عارضة (46) ، من عرابة/جنين، المعتقل في العام 1996، والمحكوم مدى الحياة ، والأسير محمد قاسم عارضة (39) من عرابة، المعتقل في العام 2002، والمحكوم مدى الحياة ، والأسير يعقوب محمود قادري (49 عاما) من بير الباشا المعتقل في العام 2003، والمحكوم مدى الحياة ، والأسير أيهم فؤاد أو أيهم نايف كممجي (35 عاما) من كفر دان ، المعتقل في العام 2006، والمحكوم بالمؤبد مدى الحياة ، والأسير مناضل يعقوب نفيعات (26عاما)، المعتقل في العام 2019 ولا يزال موقوفاً ، والأسير زكريا الزبيدي (46 عاماً) من مخيم جنين ، المعتقل في العام 2019 ولا يزال موقوفاً .

وأشار أيضاً إلى عزل أمير الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة الجهاد الإسلامي في السجون الأسير زيد إبراهيم أحمد بسيسي، من طولكرم ، (44 عاما) ، والمعتقل في العام ، 2001 ، والمحكوم (مؤبد +55 عاماً)، وعزل الأسير عبد الله أحمد فارس العارضة من جنين من مواليد (العام 1979) المعتقل في العام 1999 ، والمحكوم (26 عاماً) ، وذلك في أعقاب هروب جلبوع في 2021/9/6 .

وعزل الأسير ثائر حمّاد من بلدة سلواد قضاء محافظة رام الله والبيرة، المعتقل فى أكتوبر 2004، والمحكوم لـ (11) مؤبداً، في أعقاب رفضه لقرار إدارة سجون الاحتلال بتنفيذ توصيات اللّجنة التي حقّقت في قضية "نفق الحرية"، والتي كان من توصياتها تبديل مواقع الأسرى في الأقسام والغرف.

كما وعزلت إدارة السجون ثلاث أسيرات بعد الاعتداء عليهن، ومواجهة السجان من طرفهن بكل الإمكانيات في الثامن عشر من ديسمبر وهن الأسيرة شروق دويات المعتقلة منذ عام 2015 ومحكومة بالسّجن لمدة 16 عامًا، والأسيرة مرح باكير معتقلة كذلك منذ عام 2015، ومحكومة بالسّجن لمدة 8 سنوات ونصف، والأسيرة منى قعدان المعتقلة منذ نيسان 2021 والموقوفة لمرات عدة.

وفيما بعد أنهت إدارة السجون عزل الأسيرتين شروق دويات ومرح باكير في أعقاب خطوات احتجاجية نفّذها الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، تزامنت مع مفاوضات من مختلف الفصائل، وشروع مجموعة من الأسيرات بإضراب مفتوح عن الطعام.

كما وقامت إدارة السجون بعزل أعضاء الهيئة القيادية العليا لحركة حماس في أعقاب قمعة قسم 12 في العشرين من ديسمبر، حيث أن الأسير يوسف المبحوح (30 عامًا) ، والمعتقل في العام 2019، والمحكوم 18 سنة، قام بطعن ضابط في قسم نفحة في أعقاب الاعتداء على الأسيرات في سجن الدامون وعزل كل من الأسير أشرف الزغير (38عام) المعتقل فى 2002/10/14م، والمحكوم بالسجن المؤبد 6 مرات، والأسير منير مرعي (39عاماً)، المعتقل في 2003/4/2 ، والمحكوم بالسجن المؤبد المكرر خمس مرات ، والأسير محمد عرمان المعتقل فى 2002-08-18 والمحكوم بالمؤبد 36 مرة .

وقامت إدارة السجون فى أعقاب عملية طعن قسم 12 فى سجن نفحة بعزل الأسرى بشكل جماعى ل 80 أسيراً وتم انقطاع التواصل معهم بشكل كامل، وهنالك معلومات حول نقل القسم بالكامل إلى جهات غير معلومة.

- النطف المهربة (سفراء الحرية):

سفراء الحرية، أو أطفال النطف المهربة، أو الإنجاب من داخل السجون "، جميعها مسميات تدل على أحدث معركة إنسانية مستجدة لصناعة الحياة، حكاية بدأت بفكرة، وانتهت بحقيقة رغم كل قيود الاحتلال، معركة اعتمدت على حرب الأدمغة بين الأسرى والسجان، قوامها التطلع للحياة بعين متفائلة، وأبطالها أناس مظلومين عزَّل امتلكوا سلاح الإرادة والصمود والأمل بالمستقبل،

يفكرون ويخططون ويبتكرون ويبدعون، في وجه إدارة ظلامية تألقت في صناعة الموت، ورغم كل الممارسات والقيود والوسائل الأمنية أخفقت في كسر إرادة الأسرى وحرمانهم من حقوقهم الأساسية " بالإنجاب وتحقيق غريزة الأبوة مثل باقي البشر ، وفى العام 2021 رزق عدد من الأسرى أبناء عن طريق النطف المهربة منها :

- رزق الأسير عامر عبد الرحمن مقبل من طولكرم بطفلة عبر النطف المحررة، أسماها "سارة"، علمًا بأن الأسير مقبل كان قد أُعتقل لأول مرة عام 2002، وأمضى قرابة الـ(9)

سنوات قبل أن يتحرر بصفقة "وفاء الأحرار" عام 2011، من مدة حُكمه البالغة 21 عامًا، وفي عام 2014 أعاد الاحتلال اعتقاله .

- رزق الأسير محمد يوسف القدرة " 35 عاما" مولودا أسماه "مجاهد" بناء على رغبة والده، وكان قد اعتقل الجيش الإسرائيلي، القدرة في تموز/ يوليو 2014 خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأصدرت محكمة إسرائيلية عليه حكما بالسجن لمدة 11 عاما.
- وفى العام 2021 رزق الأسير إسلام حامد، من بلدة سلواد شرق رام الله، والمعتقل منذ أكتوبر 2015، بتوأم من الأطفال، عن طريق "النطف المهربة" من داخل سجون الاحتلال ، عائلة حامد أطلقت اسم "محمد، ولينا" .
- وكانت آخر المحاولات الناجحة للأسير ناهض عبد القادر حميد من بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة، المعتقل منذ العام 2007، المحكوم بالسجن 20 عاما، قضى منها 15 عاما، والذى رزق بتوأمين "هاني وهمام" عبر تهريب نطف الأسير من داخل سجون الاحتلال، وبهذه المحاولة وصل عدد سفراء الحرية، إلى 101 طفل من 71 أسير، ولا زالت محاولات الأسرى مستمرة، والظاهرة في ازدياد بسبب الدعم والمساندة لها من كل الاتجاهات، وحقيقة الأمر أن السجون لم تشهد منذ بداية الاحتلال هذا التطور الفائق في مقدرة الأسرى على تهريب النطف المنوية وإنجاب الأطفال كما شهدته الأعوام القليلة الماضية، وإن هذا الإنجاز الإنساني أعطى قوة معنوية ونفسية للأسير وعائلته وجدد أملهم بالحرية " .

ومن المهم ذكره أن فيلم " أميرة " الذى أنتج فى العام 2021 وما احتواه يعد تشويهاً جوهريا لنضالات الأسرى وابداعهم في قضية تهريب النطف المهربة، وأبناء سفراء الحرية التي لم يسبق

لها مثيل في تاريخ حركات التحرر العالمية، فسفراء الحرية، أو أطفال النطف المهربة، أو الإنجاب من داخل السجون "، جميعها مسميات تدل على أحدث معركة إنسانية مستجدة لصناعة الحياة، حكاية بدأت بفكرة، وانتهت بحقيقة رغم كل قيود الاحتلال.

- أوضاع الأسيرات:

يبلغ عدد الأسيرات فى سجن الدامون (32) أسيرة، فى ظروف اعتقال لا إنسانية، ولا تراعى فيها إدارة السجون حقوقهنّ في السّلامة الجسدية والنّفسية والخصوصية.

ولعل أبرز أحداث العام 2021 فيما يخص الأسيرات عملية القمع غير المسبوقة وعزل الأسيرات ، ودخول بعضهن فى الاضراب المفتوح عن الطعام ، حيث أن عمليات القمع بدأت عندما رفضت الأسيرات نقلهن لإعادة توزيعهن على غرف السجن بحسب رغبة الإدارة، حيث من المتعارف عليه في السجون أن تقوم الأسيرات بتوزيع أنفسهن بحسب التنظيمات، وهو ما جعل الإدارة تقوم بعملية اقتحام الأقسام بشكل مفاجئ، وعلى غير المتعارف عليه حيث تم تنفيذ عمليات اقتحام من جانب سجانين من الرجال، وفى أعقاب دغاعهن عن أنفسهن بكل الامكانيات المتاحة منعت إدارة مصلحة السجون المحامين من زيارة الأسيرات، وهو ما جعل التواصل معهن لمعرفة حقيقة ما يجري صعبة للغاية ، وكان للأسرى موقف بطعن ضابط فى قسم نفحة واغلاق قسم كامل بمصير مجهول ولا تزال الأحداث جارية فى قضيتهن .

وتحتجز إدارة السجون الأسيرات في ظروف معيشية صعبة، يتعرّضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهن سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهن اليومية، كحقهنّ في التجمّع لغرض أداء الصلاة جماعةً أو الدّراسة، إضافة إلى انتهاك خصوصيتهن بزرع الكاميرات في ساحات المعتقل، ما يضطر بعضهنّ إلى الالتزام باللّباس الشرعي حتّى أثناء ممارسة الرياضة.

كما وتحرمهن من حقّهن بوجود مكتبة داخل المعتقل، رغم المطالبات المتكررة لذلك، إضافة إلى حرمانهنّ من ممارسة الأشغال الفنية اليدوية، علاوة على تعرضهنّ للتنكيل بهنّ خلال عملية النقل

عبر عربة "البوسطة" إلى المحاكم أو المستشفيات، والتي تستغرق عملية النّقل بها لساعات، ويتعرّضن خلالها للاعتداء عليهن على يد قوّات "النحشون".

وأوضاع الاسيرات داخل سجون الاحتلال لا يقل قساوة وصعوبة عن الاسرى المعتقلين، حيث أن الاحتلال لا يفرق في تعامله بين ذكر أو أنثى ولا يحترم حقوق الحركة الاسيرة، وستبقى معاناة الأسيرات الأمهات أكثر قساوة حيث الشوق لفلذات أكبادهن، وافتقادهن أبناءهن في كل لحظة وخاصة في المناسبات والأعياد.

- أوضاع الأطفال:

يبلغ عدد الأطفال فى سجون الاحتلال نحو (170) طفلاً، سلبت منهم سلطات الاحتلال صفة الطفولة، فعلى الرغم أن القانون الدولى وتحديدًا اتفاقية الطفل في المادة (16) تؤكد أنه: "لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة، أو أسرته أو منزله

أو مراسلاته ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته"، وأيضًا للطفل الحق في أن يحميه القانون من مثل هذه الممارسات، إلا أن سلطات الاحتلال وأجهزة الأمن الاسرائيلية لا تأبه بالقوانين الدولية ولا حقوق الإنسان، ولا يميز في تعسفه بين صغير أو كبير، فيتعرض في سجونهم الطفل للعذاب والمعاملة القاسية والمهينة ذاتها التي يتعرض لها الكبار، من ضرب وتعذيب، بالإضافة للأحكام العسكرية الردعية العالية ، ووجودهم فى أماكن اعتقال بلا رعاية ولا ارشاد ولا ظروف انسانية تراعى أعمارهم واحتياجاتهم .

- إنجازات الأسرى للعام 2021:

من إنجازات الأسـرى في العام 2021 ، هروب نفق الحرية ، واضـرابات الأسـرى ، وانتصـار الأسرى الاداريين ، ومواصلة التعليم فى الثانوية العامة والجامعات وتحقيق الشهادات العليا رغماً عن أنف إدارة السجون بالتعاون ما بين الأسرى وهيئة الأسرى ووزارة التعليم الفلسطيني، ونجاح عدد من تهريب النطف المهربة ، " والحفاظ على الكثير من تراث وواقع التجربة الاعتقالية التي تعمدت بالشـهداء والتضـحيات والاضـرابات المفتوحة عن الطعام والخطوات التكتيكية والاستراتيجية، وبالوسائل السلمية والعنيفة، وبالحوارات ورفض استلام وجبات الطعام وإرجاعها للسجان، وغير ذلك من وسائل نضالية.

فحافظت الحركة الأسيرة على المؤسسات الديمقراطية للتنظيمات داخل السجون، وبين السجون المتعددة، وفي السـجن الواحد، وفي التنظيم الواحد، وفى مواجهة الاعتقال الاداري بالإضـرابات المفتوحة الفردية عن الطعام والتي وصـلت لعشـرات الأيام، وفى ايجاد معادلة توازنٍ بينهم وبين إدارة مصلحة السجون، رغم الإمكانيات الأخيرة مقابل افتقار الأولى للإمكانيات المادية.

وأعتقد أن الأسـرى المزودين بإيمانهم وعدالة قضـيتهم وقناعاتهم بمعاركهم يسـتطيعون تجاوز الثغرات والعوائق والعقبات لو توفرت الإرادة والعزيمة ـــ فهم دوماً أثبتوا من خلال إشهار سلاح جوعهم وشهدائهم، وأرطال لحمهم أن الكف باستطاعتها أن تهزم المخرز، وأن الإرادة أقوى بكثير من القوة [3]، وأن قلة الإمكان تهزم الإمكان مهما بلغ ظلمه وجبروته بقوة الحق، فنجحوا بعزيمتهم في انتزاع موافقة إدارات السجون على توفير شروط انسانية وثقافية وصحية واجتماعية ضرورية للإبداع [4]، ولولا تلك التضـحيات الكثيرة خلال مسـيرة اعتقالهم الطويلة والمتكررة لما تحققت الطموحات الكبيرة في حياتهم.

(3) محمد صبحه، فؤاد الخفش، "إضراب الكرامة"، فلسطين، مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، 2012، ص12.

(4) سامي الأخرس، كامل مسعود، "رحيق الوطن"، غزة، فلسطين، مكتبة الأندلس، 2015 ، ص70.

في النهاية خلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات كان أبرزها:

1- أهمية تحديد المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على المستوى الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية، وإلزام دولة الاحتلال بالتعامل وفق تلك المكانة في كامل الحقوق " في الافراجات السياسية، والغذاء، والعلاج، والزيارات ومكان الاعتقال، وفي كل شروط الحياة المنصوص عليها "، وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وخاصة اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لسنة 1949م، ومتابعة تطبيقها في فلسطين المحتلة من قبل الدول الموقعة عليها لبحث أوجه القصور في الحماية المقررة للأسرى والمعتقلين، وتفعيل دور المؤسسة الدولية للصليب الأحمر وتوثيق أشكال التعذيب والمعاملة وشروط الاعتقال.

2- ضرورة تشكيل لجنة من محامين وخبراء قانونيين فلسطينيين وعرب ودوليين لبحث آليات استخدام الالتزامات القانونية الخاصة باحترام الاتفاقيات الدولية، وأساليب تطبيقها، وتوثيق جرائم الاحتلال وفق شهادات الأسرى والأسيرات المشفوعة بالقسم، وإعداد ملفات خاصة حول الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم .

3- تدويل قضية الأسرى والمعتقلين والتعريف بها في العالم لتشكيل رأي عام ضاغط ومساند لهم، وذلك من خلال السفارات الفلسطينية والعربية، وبعثاتها لدى المنظمات الدولية، ومن خلال توجيه الدعوات لمنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، وعبر وسائل الإعلام "المشاهَد والمقروء والمسموع، وعبر الحملات الالكترونية ومواقع التواصل

الاجتماعي بلغات متعددة، والسعي لعقد المؤتمرات الداعمة للأسرى والمؤيدة لهم والمطالبة بتحريرهم، وتغيير الصورة المشوهة التي تبثها دولة الاحتلال للعالم ضدهم، مستخدمة بذلك مراكز القوة من المال والإعلام والنفوذ السياسي التي تؤثر عليه.

4- الالتفاف حول قضية الأسرى والمعتقلين، وجعلها من أهم القضايا الفلسطينية والعربية، والتي لا تقل أهمية عن القضايا الوطنية الأخرى "كسياسة الضم وقضايا القدس واللاجئين والدولة والمستوطنات، والتمسك بقضيتهم في كل الجبهات المفتوحة مع الجانب الإسرائيلي في المجالات "السياسية والعسكرية والقانونية"، وتوفير كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للمعتقلين وذويهم خارج المعتقلات، للحفاظ على إنجازاتهم وتعزيز صمودهم، واعتبار قضية الأسرى من الثوابت الفلسطينية التي لا يمكن التنازل عنها.

5- اعتماد مساقات تعليمية وتربوية ومنهجية تتناول التجربة الاعتقالية، ومسيرة الحركة الوطنية الأسيرة في الكثير من المجالات في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات الفلسطينية، وحث طلبة الدراسات العليا على البحث في عمق هذه التجربة التي تستحق التوثيق والحفظ والحماية.